أحدث إستطلاع للرأي: الأغلبية ضد سفر المرأة لوحدها.. وأكثر من 50 % من المواطنين ينتقدون سلبية مجلس النواب:

نصف الرأي العام الاردني يرى البلاد غير مؤهلة للديمقراطية.. والإصلاح السياسي في آخر الإهتمامات

عمان ـ «القدس العربي» ـ من بسام البدارين:

نظم مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية إستطلاعا جديدا حول توجهات الرأي العام الأردني بخصوص قضايا الإصلاح والديمقراطية وهدف الاستطلاع الوقوف على الإطار المعرفي لمفهوم الإصلاح من وجهة نظر الشارع وعلى اتجاهات الرأي العام في الأردن نحو الإصلاح بصفة عامة، وحول الاصلاح في بعض المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

وتظهر النتائج أن الرأي العام في الأردن يتمتع بإدراك للإصلاح ومفهومه، فأغلبية المستجيبين 86 % أعطت تعريفاً للإصلاح. ومن خلال مراجعة معنى الإصلاح من قبل المستجيبين، نلاحظ أن مفهوم الإصلاح لدى المواطنين يتشكل بناء على فهم الشارع للتحديات والاشكاليات التي تعاني منها المنطقة العربية، ويمثل انعكاساً للحوار الدائر حول الإصلاح بصفة عامة والاصلاح في المجالات المختلفة. ونجد أيضاً أن هنالك العديد من التعريفات التي قدمها الرأي العام للإصلاح.

ففي حين عرّف حوالي ربع المواطنين الإصلاح على أنه اصلاح في المجالات كافة، فقد كان الإصلاح الاقتصادي ومعالجة المشاكل الاقتصادية هما من التعاريف الرائجة للاصلاح عند الشارع الأردني، وبنسبة أقل من الرواج يعتبر الشارع الأردني أن الاصلاح هو محاربة الفساد والإصلاح الإداري، وبنسب أقل عرّف الرأي العام بأن الإصلاح هو إصلاح سياسي واقتصادي. فيما ركز جزء غير قليل في تعريفهم للاصلاح على قضايا ذات علاقة وثيقة بالاصلاح السياسي، وإصلاح المؤسسات السياسية، وتطبيق الديمقراطية، وضمان حرية التعبير والصحافة. وعليه فالشارع الأردني لديه فهم وإدراك لمفهوم الإصلاح.

وبالرغم من أن هنالك شبه إدراك عام للإصلاح وضرورته، فإنه ليس هنالك إجماع في الشارع الاردني على تعريف الإصلاح، مع أنه يمكن إجمال أربعة تعريفات للإصلاح لها الرواج الأكبر في الشارع الأردني هي: الإصلاح في المجالات كافة؛ والإصلاح الاقتصادي؛ والإصلاح السياسي؛ والإصلاح الإداري؛ ومحاربة الفساد.

وهنالك شبه إجماع على أنه من الأفضل للأردن الانفتاح بدرجة أكبر على العالم الخارجي أو المحافظة على المستوى نفسه من الانفتاح الراهن، مقابل أقلية تعتقد بأن على الأردن التقليل من مستوى انفتاحه على العالم الخارجي.

و هنالك شبه إجماع من قبل الرأي العام في الأردن على أن الحريات العامة مثل: حرية التعبير عن الرأي، وحرية الصحافة، وحرية انتخاب أعضاء مجلس النواب، وحرية الفكر، والحرية الشخصية، وحرية الانتساب للأحزاب السياسية.. وغيرها هي حريات مهمة لتعزيز الديمقراطية.

ومقابل شبه الإجماع على أهمية هذه الحريات لتعزيز الديمقراطية، فإن تقييم الرأي العام لمدى ضمان هذه الحريات في الأردن الآن يتفاوت، ففي حين تعتقد اغلبية المستجيبين بأن حريات مثل: التملك، وانتخاب أعضاء مجلس النواب، وانتخاب المجالس البلدية، والتنقل، والفكر، والحرية الشخصية، وحرية المعتقدات مضمونة فإن هنالك شبه انقسام في المجتمع نحو مدى ضمان حريات مثل: حرية التعبير عن الرأي، وحرية الصحافة، وحرية الانتساب للجمعيات والمنظمات الأهلية، وتنظيم الاجتماعات العامة، فيما يعتقد أقل من 50 % من المستجيبين بأن حرية الانتساب للأحزاب السياسية وتأسيس الجمعيات والمنظمات السياسية والمشاركة في الاعتصامات والتظاهرات السلمية ومقاضاة الحكومة ومؤسساتها، هي حريات مضمونة.

ويعبر موقف الرأي العام في الأردن تجاه الديمقراطية عن ثبات، فمن الناحية المبدئية هو منحاز للديمقراطية/ النموذج، ومدركاً لأهمية الحريات الآنفة الذكر باعتبارها عناصر أساسية لتعزيز الممارسة الديمقراطية. إلا أن تقييم الرأي العام لمدى ضمان بعض هذه الحريات في الأردن اليوم لا يتناسب مع تقييمهم لأهمية هذه الحريات في تعزيز الديمقراطية؛ بمعنى أن الشارع الأردني يرى أن هنالك قصوراً في ضمان مجموعة من الحريات التي يعتبرها ركائز أساسية في تعزيز الديمقراطية.

ويرى الرأي العام بأن مستوى الديمقراطية 5,8 من مقياس متدرج إذ يعني رقم (1) أنه ما يزال في أول الطريق، و(10) أنه بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود) أي أن مستوى الديمقراطية في الأردن ما يزال يراوح منتصف الطريق.

ومع ذلك، فإن أقل من سُدس الرأي العام يعتقدون أن مستوى الديمقراطية قبل ثلاث سنوات كان أفضل من مستواه الآن، في حين أن الأغلبية تنقسم ما بين الذي يعتقدون أن مستوى الديمقراطية تحسن مقارنة بقبل ثلاث سنوات أو بقي على ما هو عليه. وأظهر الرأي العام في الأردن انحيازه للنظام السياسي الديمقراطي، مقارنة مع أنظمة سياسية أخرى.

فقد رأت أغلبيه المستجيبين أن النظام السياسي الذي تتولى فيه الحكم سلطة منتخبة، ويضمن الحريات السياسية، ويقوم البرلمان فيه بمراقبة ومحاسبة السلطات المسؤولة هو الأفضل لأن يطبق في الأردن مقابل حوالي ثلث المستجيبين قيموا أن النظام السياسي السلطوي الذي لا يأبه بالانتخابات أو برأي المعارضة بأنه نظام يمكن أن يكون مناسباً لحكم البلاد.

ويظهر الانحياز التام للديمقراطيه في أن هنالك شبه إجماع في الرأي العام على أن الديمقراطيه تؤدي إلى تعزيز الاستقرار، مما يعني أن الشارع الأردني بأغلبيته لا يرى أن الديمقراطيه تمثل خطرا على استقرار مجتمعه.

كما أن الشارع الأردني منحاز للإصلاح السياسي (بمعناه المتمثل في تحول أنظمة الحكم إلى أنظمة ديمقراطية) إذ إن أكثر من 80,0 % من المستجيبين يعتقدون بأن الإصلاح السياسي سيؤدي إلى تحسين مستوى المعيشه لأسرهم بشكل سريع أو على المدى البعيد. و تبقى نسبة 3,0 % التي تعتقد أن الإصلاح السياسي سوف يضر بالمستوى المعيشي لأسرهم غير جوهرية من الناحية الإحصائية.

وحول عملية الإصلاح السياسي، يعتقد الشارع أن الإصلاح السياسي يجب أن يتم عبر عملية تدريجية مقابل حوالي ربع المواطنين يرون ضرورة تحقيق هذا الإصلاح بشكل فوري وشامل.

وهنالك إجماع من الشارع الأردني بأن الشعب الأردني مؤهل للديمقراطية، مقابل أقل من 5,0 % ترى أن الشعب غير مؤهل للنظام الديمقراطي.

أما الشروط الواجب توافرها لوصف بلد ما على أنه ديمقراطي، فهي ضمان حرية الصحافة، والتعبير عن الرأي، وضمان الحريات الأساسية والعامة، واصلاح المؤسسات السياسية.

وعلى الرغم من أن الاتجاه العام للمجتمع الأردني منحاز للديمقراطية من حيث المبدأ والممارسة، وأن حوالي 60 % تعتبر أن الانتخابات النيابية الأخيرة كانت حرة ونزيهة، فإن التقييم لمجلس النواب كان سلبياً في مجمله إذ أفاد أقل من 50 % من المستجيبين بأن مجلس النواب يقوم بدوره في مساءلة الحكومة، والتواصل مع المواطنين، والتعبير عن قضايا ومشاكل المواطنين، ومتابعة أعمال الحكومة والقيام بدوره التشريعي، مما يعكس أن هنالك تقييماً سلبياً للمجلس وأزمة ثقة بين الشارع ومجلس النواب.

وترى الأغلبية أن للنساء الحق في العمل السياسي، وتولي مناصب وزارية وقضائية كما هي للذكور. ويتفق الرأي العام في الأردن على حق النساء في قيادة السيارات وحقهن في رفض الزواج من شخص اختاره الأهل دون موافقتها بل أن حوالي ثلاثة أرباع المستجيبين يوافقون على أنه يجب أن يكون للمرأة والرجل حقوقا متساوية في اتخاذ قرار الطلاق، ويتفق كذلك حوالي ثلثا المستجيبين على أن تكون موافقة الزوجة الأولى شرطاً أساسياً للسماح للرجل بالزواج من امرأة أخرى. مقابل هذا الانحياز لحقوق المرأة على صعيد العمل والعمل السياسي وحقها في قرارات الطلاق والزواج، فإن هنالك شبه انقسام بين المؤيدين والمعارضين لحق المرأة في تولي منصب رئيس الوزراء. وعلى الرغم من أن لم تحصل إلى الآن ممارسة المرأه لمنصب رئاسة الحكومه فليس هناك إجماع في الشارع على الوقوف مبدئيا ضد هذه الممارسة. ولعل الملفت للانتباه بأن حوالي ثلث المستجيبين فقط أبدوا موافقتهم على سفر المرأة لوحدها؛ بمعنى أن الأغلبية تقف ضد سفر المرأه بمفردها. ولعل سفر المرأة بمفردها كممارسة قد تكون محدودة في المجتمع الأردني؛ الأمر الذي يفسر عدم وجود إجماع حولها.

وقاس الاستطلاع اتجاهات الرأي العام حول بعض القضايا المرتبطة بالدين التي هي مدار حوار وجدل في المجال العام في المنطقة العربية خلال السنوات القليلة الماضية. فهنالك شبه إجماع في الشارع الأردني على قبول الأقليات الدينية وأصحاب المذاهب المختلفة، حيث يتوافق المواطنون بأغلبيتهم على أنه من حق الاقليات الدينية ممارسة شعائرها بحرية، وعلى أن اختلاف الدين أو المذهب يجب أن لا يكون معياراً للتشكيك في وطنية أي شخص.

وعلى صعيد الاجتهاد في الدين الإسلامي، هنالك شبه اجماع بأن الاختلاف مع بعض المجتهدين في تفسير الدين لا يعني تكفيرهم، وأن على علماء الدين أن يتقبلوا وجهات نظر اجتماعية وسياسية تختلف مع وجهات نظرهم.

وبالرغم من تقييم المستجيبين السلبي نسبياً للوضع الاقتصادي في الأردن ولأسرهم، فإن أغلبيتهم تقيم إيجابياً الخدمات المقدمة من قبل الشرطة بصفة عامة والشرطة في مناطق سكنهم، وكذلك الخدمات التي تقدمها الجامعات الحكومية، والمدارس الحكومية، والخدمات الصحية الحكومية. وعند مقارنة الخدمات في المجالات الآنفة الذكر قبل 3 سنوات مع مستوى الخدمات الآن. ويظهر المستجيبون أن الخدمات المقدمة الآن هي أفضل من تلك في السنوات الثلاث الماضية، وأنها ستراوح مكانها في السنوات الثلاث القادمة.

وأكثر بقليل من نصف المستجيبين يعتقدون أن وسائل الإعلام الحكومية نزيهة وتعرض الرأي والرأي الآخر، فيما يعتقد حوالي ثلثي المستجيبين بأن وسائل الإعلام الحكومية تساهم في نشر الوعي، وتنقل مشاكل المواطنين للمسؤولين. ويبدو أن تقييم المستجيبين لوسائل الإعلام في الموضوعات الآنفة الذكر هو أكثر إيجابية لتقييمهم لها قبل 3 سنوات. وتتسم توقعاتهم لوسائل الإعلام في هذه الموضوعات بالتفاؤل بعد 3 سنوات. ومن الجدير بالملاحظة بأن التقييم العام لوسائل الإعلام الخاصة شبه متطابق مع التقييم لوسائل الإعلام الحكومية، إذ كانت تسوده نظرة التفاؤل لأداء وسائل الإعلام الخاصة بعد 3 سنوات.

تعجب من رفض رؤساء المؤسسات الصحافية الحكومية خصخصتها.. اتهام «الإخوان» بترويج شائعة سفاح المعادي.. والحكومة ترشي العمال لمنعهم من التظاهر

مطالبة الرئيس بإقالة وزير العدل لإهانته القضاة.. سخرية من رئيس الوزراء لمنحه امتيازا لشيعي تابع لإيران.. وبوادر انهيار في البورصة

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الاثنين عن حضور وزير الاستثمار الدكتور محمود محيي الدين ووزيرة القوى العاملة عائشة عبدالهادي مؤتمرا عماليا في شركة الحديد والصلب، وتحدث وزير الاستثمار للعمال مؤكدا حرص الرئيس مبارك على الحفاظ على حقوقهم والاستجابة لمطالبهم، وأعلن عن إسقاط متأخرات أقساط المساكن وتخفيض الباقي بنسبة 25 % وتمليكها لهم، وعدم إحالة أي عامل للمعاش المبكر إلا برضاه وضخ أموال إضافية لإصلاح أوضاع الشركة، كما تبذل الحكومة جهودا محمومة لمنع عمال شركة المحلة الكبرى من العودة للإضراب عن العمل، وتتدخل وزارة الداخلية بقوة للضغط على الحكومة للاستجابة لمطالب العمال، وتحذرها من الانسياق وراء مجلس إدارة الشركة لأن الأمن لا يستطيع أن يتحمل إلى ما لا نهاية أخطاء سياساتها، وإضراب عمال شركة المحاجر بمحافظة الشرقية وعددهم خمسمئة بسبب عدم صرف الحوافز والبدلات، واحتجاجا على فصل مدير الشركة وأحد السائقين لتأخرهما في توريد ثلاثة آلاف جنيه للخزينة رغم توقيع الجزاءات عليها، وقرار النائب العام بمنع 29 من الإخوان المسلمين المحتجزين وعلى رأسهم خيرت الشاطر النائب الثاني للمرشد العام هم وزوجاتهم وأولادهم من التصرف في الأموال السائلة والممتلكات العقارية، وانخفاض شديد في أسهم البورصة، وبيان النائب العام للشعب بالحذر من التعامل مع شركات توظيف الأموال التي أدت لضياع ثلاثمائة مليون جنيه حتى الآن منهم وأن الدولة غير مسؤولة عن ردها لهم، والقبض على كريم ربيع صاحب معرض سيارات الربيع الذي استولى على 27 مليون جنيه، ومقتل 250 عراقيا في معارك قرب مدينة النجف الأشرف، ومقتل 7 جنود أمريكيين ـ وتدهور الأوضاع في غزة، وقبول حركتي فتح وحماس دعوة الملك عبدالله ملك السعودية للحوار في مكة. وإلى جزء ضئيل مما لدينا، نسمح به اليوم:

معارك القضاة

ونبدأ بمعارك القضاة واستمرار الهجمات ضد وزير العدل المستشار ممدوح مرعي، أمام مجلس الشورى التي هاجم فيها القضاة، وقال عنها زميلنا وصديقنا عصام كامل مدير تحرير «الأحرار» يوم الأحد في بابه ـ فيتو ـ «الأزمة بين مرعي والقضاة هذه المرة دخلت للنفق المظلم وقد تؤدي إلى التخلص من أحد الطرفين ونعتقد أنه من المستحيل التضحية بالقضاة».

ومن «الأحرار» إلى «المساء» في نفس اليوم ـ الأحد ـ وقول زميلنا والكاتب محسن محمد في عموده اليومي ـ من القلب ـ «وعندما تقال بهذا الأسلوب فهي تعني أمرين: الأول: أن الوزير لا تزال في نفسه أشياء من القضاة ونواديهم.

والثاني: أنه يريد استعداء الحكومة ضدهم وكأنه يرغب في ضرورة إجراء حركة تطهير في القضاء أو يريد تكرار مذبحة القضاة الشهيرة في عهد الوزير الراحل محمد أبو نصير وجمال عبدالناصر.

ونفي ممدوح مرعي لما قيل عنه في مجلس الشورى لا يعني أنه لم يقل ذلك بل يعني أنه تراجع عنه كما نشرت الصحف.

ومادام الوزير قد تراجع فإن اتهاماته للقضاة كأن لم تكن. ما الداعي لهذه الضجة وهذه البلبلة.

لا أظن أن الظروف تسمح بها وبالذات بين الوزير والقضاة اننا نريد أن يتجاوز الوزير ما يفهم أنه عداء من جانبه للقضاة، والقضاة ـ من جانبهم ـ لم يبدأوا بالعداء، هنأوا الوزير بتوليه منصبه وطلبوا زيارته ورغبوا في الاجتماع به ولكنه رفض ذلك، فهو كما يقول: لا يفطر خارج بيته في رمضان، ويرفض الخروج ليلا، ولا يجب أن يكون القضاة في يوم من الأيام ضد الحكومة ولا يجب أن يوغر الوزير صدر الحكومة ضد القضاة بقوله إن تسعين في المئة منهم لا يصلحون!».

أما زميلنا وصديقنا مجدي مهنا فقال عنه ساخرا يوم الأحد ايضا في «المصري اليوم»:

«هل هي شجاعة منه أن ينتقد القضاة، ويشكك في كفاءتهم ثم يتراجع عما يقوله؟ هل هذه هي المسؤولية؟ لماذا هذا الرجل يكره القضاء مع أنه واحد منهم، ووظيفته ومسؤوليته هي الدفاع عنهم والعمل على خدمتهم وخدمة العدالة».

وتوالت الهجمات ضد الوزير في نفس اليوم ـ الأحد ـ ففي «الوفد» قال زميلنا وصديقنا جمال بدوي في عموده اليومي ـ كلام في العضم ـ «يسعى المستشار ممدوح مرعي وزير العدل إلى التحرش بالقضاة باستخدام عبارات من العيار الثقيل من شأنها أن تستفز الأسرة القضائية، وكلما خمدت زوبعة أثار الوزير زوبعة أشد، مما أعطى انطباعا لدى الرأي العام بأن خصومة شخصية وراء تحامل الوزير على نادي القضاة، ولا أظن أن التكذيب الذي صدر عن مكتب الوزير أمس، كفيل بإزالة آثار التهجم على الأسرة القضائية».

×× لقد استخدم مكتب الوزير أسلوب موظفي العلاقات العامة في المصالح الحكومية، وهو النفي المطلق لما صدر عن الوزير، واتهام «احدى الصحف» بتحريف التصريحات مع أن التصريحات نشرت في صحيفتين هما «الوفد» و«المصري اليوم» مما يستحيل معه تواطؤهما على الاختلاق والكذب ـ كما يقول رجال الفقه ـ ونسي كاتب التكذيب أن التصريحات ألقيت في مجلس الشورى، وسجلت في مضابطه».

ونعود إلى «المصري اليوم» التي نشرت مقالا للمستشار محمود الخضيري عضو مجلس إدارة نادي القضاة، ورئيس نادي القضاة بالاسكندرية، شن فيه هجوما عنيفا ضد الوزير بقوله عنه: «عندما قلت في خطابي الأخير في الجمعية العمومية العادية لنادي قضاة مصر إننا لم نسعد بتولي ممدوح مرعي وزير العدل لم تكن الأمور كما هي اليوم من السوء وكل يوم يمر على جلوس هذا الرجل على كرسي الوزارة نحس فيه أن هناك شيئا يراد بالقضاة وبالسلطة القضائية بصفة عامة.

وآخر شيء كنا نتوقع حدوثه هو التعدي بالقول على السلطة القضائية ممن مهنته حراستها وقضاء مصالحها حتى تتفرغ لعملها، ولكن كانت المفاجأة أن هذا الوزير ينزلق لسانه بين الحين والحين فألفاظ لا يجب أن تخرج من فم مسؤول، فتارة يتناول قضاة مجلس الدولة بالإهانة بلا مبرر ولا يحاول حتى الاعتذار، وقد استوعب إخواننا في مجلس الدولة هذه الإهانات بعد ثورة ظننا أنها لن تنتهي إلا بإقالته وهيأنا أنفسنا لمؤازرتهم ولكن الثورة هدأت فجأة وتلاشت ولا نعرف السبب ويبدو أن ذلك شجع الوزير على استمرار مسلسل البذاءات فإذا به وبلا مقدمات وبدون أسباب يتناول القضاة بالإهانات ويصفهم بما ليس فيهم من صفات، هذا الرجل لا يصلح للجلوس على كرسي الوزارة وهو يذكرني بوزير داخلية سابق في «فحش القول» حتى أودى به لسانه إلى الطرد من الوزارة شر طرد وأصبح يضرب به المثل في تلك الصفة الى يومنا هذا، معوقات التقاضي يا أخي مرعي كثيرة فوق تفكيرك وتفكير من يعاونونك من الأصدقاء وأصحاب المصالح الذين لا يهمهم الارتقاء بقدر ما يهمهم الوصول والبقاء.

ياسيادة الرئيس إن هذا الوزير بإهانته للقضاة قد ارتكب جرما لا يغتفر ولا يمحيه الاعتذار، وأنت من أتيت به وهو يستعلي على الناس برضائك عن تصرفاته، فإن أنت لم تعاقبه على أفعاله فهذا معناه أنك راض عنها، وعندئذ يكون لنا كل الحق في أن نتخذ حياله كل السبل الكفيلة لمنع تجاوزاته وإيقافه عند حده وتعليمه كيف يعامل من هو أعلى منه مكانة».

معارك الصحافيين

وإلى معارك الصحافيين، والتي ينصب معظمها الآن على موقف حكومة الشؤم، إلى آخر قائمة الأوصاف، من المؤسسات الحكومية التي تريد خصخصتها كما يقال، وقال عنها زميلنا وصديقنا بـ«العربي» أكرم القصاص:

«هذه الديون جاءت بسبب فساد ومغامرات القيادات السابقة للمؤسسات وتغاضت عنها الحكومة لأن الصحف تتحدث باسمها وتضرب بعصاها وكان النفاق والخروج من العصر أدى لمزيد من التدهور وكان بعض رؤساء المؤسسات يشترون مطابع لا تطبع شيئا ويصدرون مجلات وصحفا ليس لها قارئ ومحرروها أكثر من عشرة أضعاف قرائها وبعضها لا يوزع على الإطلاق بسبب سوء الخدمة والغياب عن الأحداث والخروج من التاريخ ومع ذلك استمرت ومازالت مستمرة. الأزمة أغضبت رؤساء المؤسسات الذين طالبوا الحكومة بأن تنقذهم من نفسها وأنهم لم يكونوا هم المسؤولين عنها لكن بعضهم ادعى أن الحكومة تعاقب المؤسسات لأنها أصبحت تنشر ما لا ترضى عنه، بينما الواقع يشير إلى أن السادة رؤساء التحرير لا يدخرون جهدا في الدفاع عن الحكومة والنظام ظالما أو مظلوما، ولا يوجد إلا استثناءات لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة الغالب أن الحكومة أصبحت مثل المفلس الذي يبحث في دفاتره القديمة ثم أن رؤساء التحرير بالرغم من أنهم يؤكدون أنهم بتوع الحكومة وعليها أن تساندهم لكنهم أيضا ليسوا مسؤولين عن هذه الديون وكان الأولى أن يتم محاسبة الأباطرة السابقين الذين تحولت المؤسسات في عصرهم السعيد الى عزب خاصة.

ولا يمكن الاقتناع بأقوال بعض رؤساء التحرير الذين يحذرون من بيع أو خصخصة المؤسسات ويهولون ليقولوا انها تحمي الأمن القومي ولا يمكن الاقتناع بحدوتة الأمن القومي لأن الصحف القومية تأخرت كثيرا ولم تعد تقوم بدور سوى الدفاع عن الحكومة والنظام وهذه الصحف دافعت عن خصخصة الشركات والمصانع ويسجون ليل نهار بحمد الاقتصاد الحر فإذا وصل إليهم قطار الخصخصة بكوا على الأمن القومي وهي حجة لا يمكن أن تقنع أحدا والحل أن تصبح هذه المؤسسات ملكا للعاملين فيها وأن تكون لهم القدرة على اختيار قياداتها من القادرين على احداث طفرات تحريرية وصحافية وليس الأقرب للحكومة أو الحزب الحاكم».

وكأن هناك اتفاقا بين أكرم وزميله الذي لا أرتاح إليه أبدا بسبب صورته التي يبتسم فيها دون أن أجد مبررا لها، المهم أنه ما أن انتهى القصاص من هجومه حتى نادى على زميله جمال عصام الدين ليكمل قاتلا في عموده ـ يا أهلا بالمعارك ـ

«منذ أن جاء الرئيس مبارك إلى مقعد الحكم كانت السياسة الجارية من قبل النظام هي ترك هذه المؤسسات الصحافية على حالها طالما ظلت بوقا دعائيا لا يقيم اعتبارا للحقيقة والشفافية، على مدار سنوات طويلة لعبت هذه الدور الصحافية المترهلة أسوأ الأدوار في التغطية والتعمية على الفساد وتبرير السياسات السيئة التي أضرت بالغالبية العظمى من هذا الشعب المسكين وفي المقابل ترك النظام هذه الصحف لتتحول الى عزب خاصة للقائمين عليها بل الأكثر من هذا قام الرئيس مبارك بتعيين رؤساء التحرير ومجالس إدارات هذه الصحف في مجلس الشورى بدون داع أو مبرر اللهم إلا مكافأة لهم على النفاق والمداهنة. وعبر السنين الطويلة تعرضت هذه المؤسسات الصحافية وخصوصا «الأهرام»، و«أخبار اليوم» ودار التحرير إلى معمعة من الفساد المالي والانهيار المهني والأخلاقي على كل شكل ولون وحتى عندما جاءت التعيينات الجديدة، في تموز (يوليو) 2005 وكانت هناك بداية استبشار بإصلاح هذه المؤسسات فإذا بنا نجد تدهورا مريعا وتركز هذه المرة أكثر في انهيار في الأداء الصحافي وتدني المستوى التحرير وكان هذا بالطبع نتاج سنين طويلة من التعيينات الفاسدة التي شملت أبناء الصحافيين وكبار المسؤولين ويمكن القول ان هناك الآن مجموعة صحافية يمكن أن يطلق عليها صحافة أمانة السياسات هي التي يتم تصعيدها مهما كان تدني مستواها التحريري وهكذا يرتكب النظام نفس الأخطاء الماضية فإذا كان معيار بقاء القيادات القديمة هو الولاء التام للرئيس مبارك فإن الجيل الجديد مطلوب منه الولاء التام لمبارك ولجمال مبارك وكل هذا بالطبع على حساب الحقيقة وعلى حساب الإصلاح الصحافي والمالي.

اننا وان كنا نعارض الخصخصة في عدة ميادين فإننا نطالب بها في مجال الصحافة القومية حتى تشفى هذه الصحف من مفاسدها.

وسيعرفون حجمهم الحقيقي في ميزان الأداء الصحافي وهو حجم ولا شك متدن جدا رجاء الإسراع بالإصلاح الشامل للصحف القومية حتى نضع حدا لأجيال النفاق الصحافي والفساد الإداري».

لكن ويالمصادفة، كان لهما بالمرصاد في نفس اليوم زميلنا وصديقنا بـ«الأخبار» وعضو مجلس نقابة الصحافيين ياسر رزق ليقول لهما ولغيرهما: «هكذا ينتصر الرئيس مبارك للصحافة المصرية في مواجهة التصفويين وأصحاب المصالح كما انتصر لها في مواجهة أعداء الحرية مرات عديدة، كان آخرها في أزمة مادة «الذمة المالية». موقف الرئيس مبارك المساند للمؤسسات الصحافية القومية يعبر عن إدراك عميق لأهمية دورها كمؤسسات تنويرية وطنية تستحوذ بإصداراتها من جرائد صباحية ومسائية ومجلات أسبوعية وشهرية ودوريات على نسبة تتجاوز 90 % من إجمالي ما يوزع من صحف في الأسواق، ويعمل بها أكثر من 80 % من عدد الصحافيين المصريين، ولم استغرب أن يتحالف مع هؤلاء المسؤولين في هذه الحملة المحمومة لخصخصة الصحف القومية بعض الصحف الخاصة وكتابها ممن فاتهم قطار التجديدات الصحافية الأخيرة أو كانوا يتعشمون في أحد مقاعده!».

معارك الإخوان

وإلى المعارك الدائرة حول الإخوان المسلمين، وسخرية زميلنا وصديقنا مجدي مهنا يوم الأحد، في عموده بـ«المصري اليوم» ـ في المنوع ـ من كلام صديقنا عضو مجلس الشعب ولواء الشرطة السابق محمد عبدالفتاح بقوله عنه: «وكيل لجنة الأمن القومي في مجلس الشعب اللواء محمد عبدالفتاح عمر الذي أطلق أحدث نكتة سياسية، جرائم سفاح المعادي وراءها جماعة الإخوان المسلمين! وهي نكتة تصدر فقط من داخل أسوار مستشفى الأمراض العقلية، بالعباسية، وليس في مجلس الشعب.

أما مبررات اللواء عمر فهي أن ينشغل الأمن عن القيام بواجباته بالبحث عن سفاح المعادي، وسؤالي إلى وكيل لجنة الأمن القومي حتى ولو كان هذا السفاح ينتمي إلى جماعة الإخوان فلماذا لا يتم القبض عليه؟ أم أنك تريد القول انه لا وجود لهذا السفاح ولا وجود لضحاياه الذين تحدثوا الى الصحف وإلى البرامج التليفزيونية ونشرت صورهم، وأن الموضوع كله من خيال وفبركة وتفكير وتخطيط وتدبير جماعة الإخوان؟ هذا الكلام عيب أن يصدر على لسان عضو مجلس شعب».

كما تعرض اللواء عبدالفتاح إلى هجوم آخر في «العربي» من زميلتنا نور الهدى زكي بقولها في عمودها ـ قف ـ

«الأمر هنا لا يتعلق بمناقشة تاريخ الإخوان أو إرهاب الإخوان أو دموية ممارسات الإخوان فهذه الأمور مثار جدل ومثار خلافات لا يمكن نزعها عن سياقها التاريخي وليس من المفيد احياؤها الآن في لحظة الاستخدام والاستقواء والاستعداد الأمثل من النظام، ضدهم كل هذا كان واضحا وجليا لكل من لديه بقايا عقل يدرك به سر الهجمة، ولكن أن تصل الانجازات الى أن الإخوان وراء سفاح المعادي فهذا هو كلام الغرز بعينه وكلام يفترض أن المتلقي شيء لا عقل له، فماذا قال اللواء الذي انتظر حتى يتمدد السفاح وينتشر إذا كان موجودا أصلا ـ في المعادي ـ ليقول لنا أن الإخوان وراء السفاح وأن الاجهزة الأمنية في مصر ليست أجهزة زيمبابوي، لديها معلومات مؤكدة تدين الإخوان في جرائم الأخ السفاح. إذن اللواء لديه معلومات والأجهزة لديها معلومات والإخوان وراء السفاح والسفاح شغال لا يهدأ ولا ينام لدرجة وصوله إلى قرب منزل مساعد وزير الداخلية في المعادي، الناس تنتظر المفاجآت وتعيش لحظات الرعب والإثارة التي تنافس المسلسل الأمريكي الشهير الجريء والجميلات».

وهي تقصد اللواء اسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة الذي يقيم في المعادي.

لكن زميلنا رئيس تحرير «الجمهورية» محمد علي إبراهيم، أبدى ميلا نحو عضو المجلس محمد عبدالفتاح بقوله يوم الأحد في عموده ـ مختصر ومفيد ـ الذي يوقعه باسم المصري: «لو كانت جرائم سفاح المعادي وراءها الإخوان كما أعلن وكيل لجنة الأمن القومي بمجلس الشعب فإن مصر مقبلة على خطر داهم».

وانتقلت القضية إلى «صوت الأمة» التي نشرت تحقيقا شارك فيه زملاؤنا محمود الضبع وعلام الجمل وسامي جاد الحق وهاني رزق، جاء فيه: «وقال محمد عبدالفتاح عمر لـ«صوت الأمة» إن الأمن لا يزال في مجال البحث والتحري وهذا يستلزم البحث في كافة الاتجاهات ومنها دراسة من له مصلحة في إلهاء الرأي العام ورجال الأمن وإصابة المواطنين بالذعر وإذا طبقنا هذا التحليل سنجد أن جماعة الإخوان من خلال تنظيماتها السرية التي تعمل في الخفاء تقف وراء هذه الحوادث المتكررة وهي المستفيد الأول من وقوع مثل هذه الجرائم، ووصف عمر الحوادث بأنها بسيطة والدليل أننا لم نشاهد خروج أمعاء احدى المصابات أو إصابة إحداهن بإصابة مباشرة! ولكنها لا تتعدى وخذ إبرة في الوجه!!».

سفاح المعادي

وإلى حالة الذعر التي سببها السفاح لسكان المعادي، وقول زميلنا وصديقنا محمود بكري رئيس التحرير التنفيذي لجريدة «الأسبوع» عن جهود الأمن في ضبطه:

«ومن خلال المشاهدة والمتابعة الميدانية لما تقوم به الأجهزة الأمنية في أرفع مستوياتها يمكن القول باطمئنان شديد: إن أحدا من هذه القيادات لم يبخل بجهده وأدائه عن ممارسة دور امني رفيع لمواجهة تلك الحالة الغريبة التي يتعامل بها «السفاح الغامض» وفق سياسة «اضرب واهرب»، بل إن قيادات كبرى من أمثال اللواء «اسماعيل الشاعر» مساعد وزير الداخلية مدير أمن القاهرة واللواء «عبدالجواد أحمد» مدير الإدارة العامة لمباحث القاهرة واللواء «عبدالجواد أحمد» مدير الإدارة العامة لمباحث القاهرة والعميد «سامي سيدهم» مدير مباحث العاصمة وغيرهم من القيادات العليا والوسطى لا يكادون يعرفون طعم النوم طيلة الأسابيع الماضية حيث يواصلون الليل بالنهار في جهد مضن مع توسيع دائرة البحث والاشتباه في كل الاتجاهات، وكل المواقع، سعيا وراء الامساك بهذا المجرم الغامض الذي أثار هذه الحالة المتداعية من القلق، وفي الوقت الذي نرفض فيه الافتئات على أداء رجال الأمن في هذا الظرف خاصة اننا نحتفل هذه الأيام بأعياد الشرطة التي تستدعي دعما لدورهم في مواجهة الخارجين على القانون ـ وفق أحكام القانون والدستور ـ إلا أننا نرجو تفهم حق القارئ في التعاطي مع حدث بهذه الخطورة يضرب أبواب أمنه بكل قوة وعنف، ولعل هذا ما يستدعي تفهم بعض القيادات الأمنية لأداء الإعلام الأمني على رسالته».

وعودة إلى «صوت الأمة» وكاتبها الساخر محمد الرفاعي الذي تهكم على الموضوع كله بالقول في بابه ـ يوميات مواطن مفروس ـ «ويا سفاحين مصر المحروسة، والنبي تديني بوسة فقدت الدولة شعاراتها القديمة، عندما ركبها كالبهيمة اللصوص والشطار والعيارون، ثم ذبحوها وشربوا دمها أصبحت دولة كذابة لا أحد يصدقها أو يثق فيها، فالدولة والداخلية يؤمنون بأن الشعب كله خائن وعميل وضد النظام، وقاعد طول النهار يحفر وراها، ويدعي عليها تحولت الداخلية من حماية المواطنين إلى مطاردتهم، ومن ثم، لا يهم ما يحدث لهم، طالما بعيد عن أن الدولة، ولا يسبب لها الحرج، وضرب أي مواطن بالجزمة حلال شرعا، طالما ظبطوه ومعاه معلقه في رقبته ليحميه من شر الدولة وأيامها السودة تحولت الداخلية التي دافعت زمان عن الوطن ضد الانجليز في الاسماعيلية واستشهد رجالها الشرفاء إلى مخبر يدافع عن النظام ضد المواطنين.

الغريبة فعلا، أن الداخلية قد أعلنت في بداية حوادث المعادي انها إشاعات، ثم تراجعت وأعلنت أنها حالات فردية لكن صحافة المعارضة التابعة للسي أي إيه والموساد تحاول التهويل من القضية لإحراج الداخلية، لكن الداخلية صاحية وواعية لكل هذه المحاولات الدنيئة، ثم بدأت الحوادث تتوالى تباعا والمضحك فعلا، أن هذا السفاح يرتكب جرائمه في حي واحد صغير عشان ما يبهدلش المخبرين وراه في شوارع مصر كلها يعني ببساطة حدد مكانه وزمانه ومع ذلك، عجزت الداخلية، التي تتحول إلى فتوة مفتري أمام مظاهرات الطلبة والمثقفين، وهات ياكاراتيه وعصيان مكهربة وسحل البنات في الشارع عن القبض على هذا السفاح المريض نفسيا كما يؤكدون، يعني واحد معتوه يمارس نشاطه الإجرامي في حتة واحدة وبشكل متكرر، والداخلية مش عارفة تجيبه جايز بيلبس طاقية الإخفاء زي توفيق الدقن ولا بيتنكر ويعمل نفسه مخبر، ولا جايز الداخلية شايفة أنه بيحل أزمة المرور؟!

الأكثر غرابة أن السفاح ده حاطط نقرة